وزارة الداخلية

إعلان

تعلن وزارة الداخلية عن طرح المناقصة رقم (ل.ع 36/2025-2026) توريد وتركيب وتشغيل وضمان عدد (10) رادارات لسواحل (10-20-30-40-60) وإصلاح وصيانة الأجهزة الملاحية التابعة لها وتوريد وتسليم وضمان قطع غيار ملاحية متنوعة للدوريات البحرية لزوم الإدارة العامة لخفر السواحل بوزارة الداخلية.

فعلى السادة الشركات/ المؤسسات المتخصصة في هذا المجال مراجعة الإدارة العامة للشئون المالية -إدارة المناقصات (بالعارضية الصناعية) شريطة أن تكون الشركة مصنفة (الفئة الأولى) لدى لجنة شئون مشتريات المواد العسكرية على أن لا يقل رأس مال الشركة عن مليون دينار كويتي لا غير للحصول على وثائق هذه المناقصة مقابل رسم قدره (150 د.ك) فقط مائة وخمسون دينار كويتي لا غير (عن طريق الكي نت) (لا ترد) وتقدم كفالة أولية بمبلغ (26000 د.ك) فقط ستة وعشرون ألف دينار كويتي لا غير (ترفق بالعطاء المقدم في المناقصة) وذلك على النحو التالي:-

رقم البند	التأمين الأولي	رقم البند	التأمين الأولي
1	16000 د.ك	2	10000 د.ك

علماً بأن التأمين النهائي للمناقصة بنسبة (10 %) من إجمالي قيمة العقد، مصطحبين معهم صورة من إعلان المناقصة بالجريدة الرسمية (كويت اليوم)، والمستندات التالية:-

- إيصال التسجيل لدى وزارة الداخلية ساري الصلاحية.

أو

- طلب تسجيل وذلك للتسجيل بالوزارة ومن ثم شراء وثائق المناقصة.

علماً بأن موعد الإغلاق (تسليم العطاءات) هو يوم (الأثنين) الموافق 11/05/2026 اعتباراً من الساعة (8:00) صباحاً وحتى الساعة (1:00) ظهراً، ولن تقبل أي عطاءات تقدم قبل أو بعد الموعد المذكور، على أن تقدم العطاءات بلجنة فض المظاريف بمبنى وزارة الداخلية (منطقة شرق - مدرسة الصديق - الدور الأول).

وسيتم عمل مسح ميداني على سواحل (10-20-30-40-60) وذلك لتحديد الإصلاحات المطلوبة لتشغيل الأجهزة الملاحية ولمدة (أسبوع) اعتباراً من يوم (الأحد) الموافق 05/04/2026 بمقر قاعدة صباح الأحمد البحرية لخفر السواحل بالفنطاس في تمام الساعة (10:00) صباحاً، علماً بأن أي توصيات أو قرارات ناتجة عن هذا المسح تعد جزءاً لا يتجزأ من وثائق المناقصة وملزمة لجميع الشركات سواء حضر المناقص أو لم يحضر المسح الميداني.

وسيتم عقد اجتماع تمهيدي ملزم للرد على استفسارات الشركات المشتركة بالمناقصة يوم (الأربعاء) الموافق 15/04/2026 بمقر قاعدة صباح الأحمد البحرية لخفر السواحل بالفنطاس في تمام الساعة (10:00) صباحاً، علماً بأن أي توصيات أو قرارات ناتجة عن هذا الاجتماع تعد جزءاً لا يتجزأ من وثائق المناقصة وملزمة لجميع الشركات سواء حضر المناقص أو لم يحضر الاجتماع التمهيدي الملزم.